**مقياس: تحليل النزاعـات الدولية الأستاذ: معمري خالد**

**السنة الثالثة ليسانس، السداسي السادس**

**التخصص: العلاقات الدولية**

سيتم تناول العملية التحليلية للظاهرة النزاعية استنادا للتحولات الجذرية في المشهد الدولي بعد نهاية الحرب الباردة فنهاية الصراع خلال هذه الحرب لم تلغ مصادر النزاعات الدولية ومحركاتها بقدر ما أدت الى تحول في شكلها واتجاهاتها، فالطابع الجدبد للنزاع أخذ تركيبته من داخل الوحدة السياسية الواحدة سواء كانت دولة أو نظاما اقليميا أو تحالفا سياسيا، الأمر الذي يدفع نحو محاولة المعالجة المنهجية لانعكاسات هذه التحولات المرجعية في النسق الدولي على أطر النزاعات الدولية وحركيتها، وهوما سيتم تناوله عبر المحاور الكبرى لهذا المقياس...

**المحور الأول: اتجاهات النزاعات الدولية بعد نهاية الحرب الباردة**

من بين أعراض التحول المفاهيمي الذي كرسته نهاية الحرب الباردة، الانتقال من الحرب بمفهومها التقليدي إلى ما عرف بـ **" الحرب التضامنية "** حيث رافق انهيار الاتحاد السوفياتي ونهاية عهد الثنائية القطبية سقوط أغلب الأطر النظرية والأدوات المفاهيمية التي إستخدمت خلال مرحلة الصراع بين المعسكرين الشرقي والغربي. الأمر الذي استدعى ما يمكن أن نطلق عليه **المرونة المفاهيمية** التي تستوعب التحولات الجديدة التي شهدها عالم ما بعد الحرب الباردة، ومن ذلك تراجعت أهمية بعض التصورات الإستراتيجية كالإحتواء مثلاً، وأعيد تكييف بعضها الآخر لينسجم وهيكل النظام الدولي الجديد كنموذج الردع على سبيل المثال. وهي بالأساس نماذج استحدثت على خلفية الصراع في إطار الحرب الباردة بين الولايات المتحدة الأمريكية والإتحاد السوفياتي سابقا.

والحروب التضامنية هي نوع من الحروب الدولية التي تأخذ خاصية الشمولية كمحدد لها حيث يتم توجه مجموعة من الدول لتتشكل كطرف واحد لمواجهة دولة واحدة، مثلما حدث في حرب الخليج الثانية وحربي أفغانستان والعراق. والحقيقة أن هذا النمط من الحروب يستند إلى تصنيفات معينة، مثل تلك التي وضعتها الو.م.أ بخصوص الدول المارقة أو دول محور الشر.

هذا التحول إذن هو انعكاس مباشر لتزايد الاهتمام بالمنهج الشمولي في حل النزاعات الدولية في عصر العولمة الذي يستهدف حسب البعض تحقيق الأمن الدولي وتكريسه.

وهنا تم الاستناد إلى شرعية التنظيم الدولي في تفعيل التوجه الجديد نحو الشمولية في حل النزاعات الدولية، حيث أن إنهاء بعض الصراعات التي كانت قائمة قد مثّل محور اهتمام رئيسي لهيئة الأمم المتحدة. ولذلك نجد أن ميثاق هذه الأخيرة بيّن في المادة الثانية والخمسين منه أول مجال من مجالات العلاقة بين المنظمات الإقليمية والأمم المتحدة وهو مجال الحل السلمي للمنازعات الدولية. و قد تعززت الآمال باستعادة الدور الذي نص عليه الميثاق المنشئ للمنظمة الدولية في مجال الأمن الجماعي، وقد تم بين عامي 1988 و 1993 إرسال 14 قوة حفظ سلام في آسيا و أفريقيا و أمريكا اللاتينية، وهو عدد يتجاوز ما تم تحقيقه خلال أربعين سنة من عمر الأمم المتحدة و ارتفع عدد القبعات الزرق من عشرة آلاف إلى سبعين ألف.

وعلى ضوء هذا، برز التعامل الأممي مع نزاعات و أزمات عديدة سواء تعلق الأمر بإيجاد حلول للحرب العراقية الإيرانية، أو فيما ارتبط بمسألة الانسحاب السوفياتي من أفغانستان، وأيضا وقف الدعم العسكري إلى الأطراف المتنازعة في أنغولا و ناميبيا، وكذلك الدفع بعملية التحول الديمقراطي في دول أمريكا الوسطى.

والحقيقة أن تزايد اهتمام التنظيم الدولي بمسار المعالجة السلمية للنزاعات الدولية، قد أفضى إلى بروز آليات ومنطلقات جديدة خاصة ما عرف **بـ الديبلوماسية الوقائية Preventive Diplomacy** عندما تم إرسال مراقبين دوليين إلى جنوب إفريقيا في 1992م وإنشاء صندوق خاص لدعم الإجراءات الرامية لتفادي النزاعات في إفريقيا الوسطى كما تم في ذات المسعى، بعث قوات القبعات الزرق إلى مقدونيا في يوغسلافيا سابقا في عام 1995م.

أما ثاني هذه الآليات فهي " سياسة صنع السلام" التي تتم عبر إجراءات عديدة منها:

اللجوء إلى محكمة العدل الدولية وتطبيق العقوبات الاقتصادية مثلما تنص عليه المادة 41 من ميثاق الأمم المتحدة، وأيضاً اللجوء إلى الأعمال القسرية (المادة 42).

وقد تجسدت هذه السياسة على أرض الواقع من خلال عمليات الأمم المتحدة في الصومال (أونسوم 2 (Onusomالتي هدفت إلى صنع السلام وتأمين المساعدة الإنسانية وإعادة بناء مؤسسات الدولة وتأمين المصالحة الوطنية بإرسال قوات تضم 29 ألف جندي بناءا على نص الفصل السابع من الميثاق. كما تدخل أيضا في إطار سياسات صنع السلام قوات حفظ السلام التي تم إرسالها إلى مختلف بؤر التوتر في العالم.

**المحور الثاني: الطبيعة الجديدة للنزاعات الدولية**

إن نهاية صراع الحرب الباردة لم تلغ مصادر النزاعات الدولية ومحركاتها بقدر ما أدت إلى تحول في شكلها وإتجاهها، فالطابع الجديد للنزاع أخذ تركيبته من داخل الوحدة السياسية الواحدة سواء كانت دولةً أو نظاماً إقليمياً أو تحالفاً سياسياً. ويمكن تلمس أوجه هذا التحول عبر مستويين:

**الأول:** بروز أنماط جديدة من النزاعات ليست بالضرورة بين الدول كما كان حاصلا لعقود طويلة. ومن أهمها النزاعات داخل الدول وهي في الغالب نزاعات من أجل الدول كأن تتصارع جماعة داخلية معينة مع السلطة المركزية القائمة أو مع جماعات داخلية أخرى من أجل السعي إلى إقامة دولة مستقلة.

والحقيقة أن دوافع هذا السلوك النزاعي للجماعات والتنظيمات الداخلية عديدة، وهي تتراوح بين الأسباب السياسية والأسباب الثقافية القيمية، كما نجد أنها في معظم الأحيان تتم كنتيجة حتمية لفشل وتفكك القيمة المركزية للدولة. لذلك يبين بريجينسكي بأنه كلما تراجعت الدولة- الأمة عن سيادتها، إزدادت الأهمية النفسية لقومية الجماعة، وتصبح محاولة الوصول إلى توازن بين ما يترتب على التطورات الدولية الجديدة والحاجة إلى تجمع قومي حميم وخاص مصدراً للإحتكاكات والنزاعات.

وفي ظل هذا التحول في طبيعة النزاع من النزاع بين الدول إلى النزاع داخل الدول والنزاع من أجل الدول، تشير الإحصاءات إلى أنه من بين61 صراعا شهدها عقد التسعينيات من القرن العشرين، كان 58 منها صراعا داخليا أي نسبة 95% ، و 90% تقريبا من ضحايا تلك الصراعات مدنيين وليسوا عسكريين ومعظمهم من النساء والأطفال( استنادا إلى معطيات التقرير الدولي للتسلح لعام 2002).

 فالصراعات إذن أصبحت بين الجماعات وليست بين الدول، والضحايا فيها من المدنيين ومصادر التهديد الأساسية للدول لم تعد مصادر خارجية فحسب، بل أصبحت من داخل حدود الدولة القومية ذاتها ومثال النزاعات المسلحة في افريقيا من الصومال وروندا إلى ليبيريا دليل واضح على ذلك، ويتسم هذا النمط من الصراعات الداخلية بشدة التعقيد والتشابك وإرتباطها بخلفيات عميقة، بالإضافة إلى الإستخدام المتزايد للعنف والإنتهاك الشديد لحقوق الإنسان.

**الثاني:** إن انهيار نظام الحرب الباردة أدى إلى اختلال التوازن الدولي المبني على الثنائية القطبية. ولذلك أصبحت النزاعات الإقليمية أو الوطنية منفصلة في أحيان كثيرة عن طبيعة النظام الدولي وتحكمها نزعات ذاتية أكثر مما هي إمتداد لتوازنات دولية كما كان حاصلا خلال فترة الحرب الباردة.

أما من جهة ثانية فإنه بمقدار ما ساهم نظام القطبية الثنائية وما رافقه من إستقطاب دولي في الحقبة السابقة في تجميد النزاعات أو بالأحرى لجمها والحد منها بسبب ما تميز به من توازن في الرعب، فقد أدى سقوط جدار برلين وما تبعه من إنهيار الاتحاد السوفياتي وإنتهاء الصراع بين الكتلتين الشرقية والغربية إلى فتح التاريخ أمام حقبة من النزاعات الكبرى الناجمة عن نزوع الدول العظمى إلى إعادة ترتيب الأوضاع حسب مصالحها الخاصة.

وبناءا على ما تقدم، يتضح جليا أن الأسباب المغذية للحالة النزاعية إختلفت كثيرا عما شهدته الحقب التاريخية السابقة. فتاريخيا كان النزاع في مستوياته العميقة واجهة للتنافس بين الوحدات الكبرى في البناء الدولي سواء ما إرتبط بالتنافس بين الدول الكبرى على المقدرات الطبيعية للدول الضعيفة، أو ماتعلق بحركات التحرر من الإستعمار أو الصراع الإقليمي على منطقة نفوذ معينة أو التنازع حول إمتداد جغرافي حدودي.

وبغية ملامسة جانب مهم أدى إلى التحول في مفهوم النزاعات، جليٌ بنا أن نشير إلى نقطة مهمة مفادها أن النزاعات خلال الحرب الباردة حتى وإن حدثت داخل دائرة كل من المعسكرين، إلا أنها لم تكن لتهدد التوازن الدولي القائم، على عكس ما هو حاصل اليوم حيث ينظر إلى النزاع كآلية لإعادة تشكيل توازنات إقليمية ودولية معينة، أي تحول النزاع إلى أداة إستراتيجية تستخدمها الدول لتمرير سياساتها وتصوراتها الإستراتيجية. وهو ما يحدث توتراً في فهم الوضع النزاعي بين الأطراف، فالدولة التي تعتبر اللجوء إلى النزاع أساساً لضمان أمنها، تفسره الدولة الأخرى بأنه تهديد لنفس القيمة وهي الأمن وهنا تحدث **"المعضلة النزاعية"** بذات الطريقة التي فسر بها المؤرخ الإغريقي **ثيوديديس** الحروب البيلوبونيزية في اليونان القديمة، حيث يقول بأنها نشأت بسبب صعود القوة في أثينا والمخاوف من هذا الصعود في إسبرطة.

**المحور الثالث: الأشكال الجديدة للتهديد**

إن هذا التحول في طبيعة النزاع ومفهومه هو متغير تابع لجملة من المتغيرات المستقلة، منها خاصة الأشكال الجديدة للتهديد، حيث يرى العديد من الكتاب وعلى رأسهم بول كينيدي بأنه بعد نهاية الحرب الباردة إستبدلت النزاعات العسكرية ومعها السباق على التسلح بالتهديدات الاقتصادية والتنافس الثقافي ومختلف أشكال الحرب التجارية. وتبعا لذلك تلجأ اللغة المستخدمة اليوم لوصف ما يجري على صعيد حركة التجارة و الإستثمارات العالمية أكثر فأكثر إلى المفردات العسكرية.

وبالفعل يدور الحديث حول عبارات "الصناعات المحاصرة" و" الأسواق المخطوفة " و "السياسات التجارية العدوانية " .

 كما يقول أيضا في هذا الصدد **روبرت** **كوبر** Robert cooperفي كتابه " دولة مابعد الحداثة والنظام العالمي" تأكيدا لقيمة المتغير الاقتصادي في النزاعات الجديدة " إن عددا كبيرا من الدول القوية لم تعد تريد القتال أو الغزو، لأنها أصبحت تعمل على تحقيق أهدافها بوسائل إقتصادية وثقافية أخرى.

كما أننا نشهد بروزاً لـ **النزاعات اللامتماثلة** كشكل جديد من أشكال النزاعات الدولية، وهي في الغالب تستمد لا تماثلها من عنصرين أساسيين:

**الأطراف:** كتلك التي يكون أحد أطرافها لاعبون غير الدول، مثل: التنظيمات الإرهابية التي تملك قوة إلحاق الضرر بالدول.

**الأهداف والوسائل:** حيث يكون هدف أحد الأطراف هو التوسع أو تحقيق مركز نفوذ إقليمي، بينما هدف الطرف الآخر هو إبراز الذات والتعبيرعن أهدافه ومبادئه الإيديولوجية والإنتصار لأفكاره ومعتقداته، مثل الحالة التي تكون فيها الدولة في مواجهة تنظيمات مسلحة مؤدلجة. كما أن هذا الشكل من النزاعات غالباً ما يُدار بوسائل متباينة، حيث يعتمد طرف ما على وسائل رسمية كقوات الجيش والمعدات العسكرية .....الخ، في حين يلجأ الطرف الآخر إلى وسائل مختلفة في مواجهة خصمه ترتبط أساسا بطابعه السري وغير المشروع.

\* أما بالنسبة للنزاعات المستقبلية، فإنها ستكون نتاجا لجميع الإتجاهات السائدة التي تعبر عن التحولات العميقة في طبيعة البيئة الدولية، والإمتزاج بين هذه الإتجاهات سيفرز أنواعا مختلفة من الصراعات ليست من حيث أسبابها فحسب، بل أيضا من حيث أساليب مواجهتها، ومن حيث تعاون الدول المتحالفة أو تنافسها ومن ثم يصبح المجال مفتوحا لإحتمالات كثيرة. فعلى ضوء التطور الهائل لتقنيات المعلومات والذي سيمتد حتى سنوات قادمة، يمكن لهذه التقنيات وحدها أن تؤثر في سلسلة الصراعات بدءاً بالحروب الكبرى وإنتهاءا بالعمليات الإرهابية.